

**اليمن**

**يؤشّر توالي الانشقاقات عن القوات التابعة لهادي واخرى توالي السعودية والإمارات مباشرة، إلى تصدّم كبير في صفوف ميليشيات العدوان، خصوصاً في جبهات الحذ الجنوبي والساحل الغربي وهارب والجوف، انشقاقات تكشف أيضاً هشاشة بنیان هذه الميليشيات التي وصلت صراعاتها البيئية إلى نقطة الاعدودة، فقرر بعضها أن يتوب» عبر الانضمام إلى قوات صنعاء التي تركت باب العفو مفتوحاً**

# الانشقاقات تستنزف جبهات العدوان صنعاء تحتضن «التائبين»

صنّعاء - رشيد الحداد

انشقّ عدد من الكتائب العسكرية التابعة لقوآت الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، وأعلنت ولاءها لقوآت الجيش واللجان الشعبية، انشقاق جاء في أعقاب إعلان المئات من المقاتلين القبليّين في جبهة العبدية جنوبي مارب، تخليّهم عن القتال في صفوف قوات هادي، وتسليم المواقع العسكرية كافة في هذه الجبهة إلى الجنّاء التخلّطي لتلك القوآت «المركز الوطني للعائدين» التابع لوزارة الدفاع في حكومة الإنقاذ، الأسبوع الماضي، كتحية عسكرية من الميليشيات الموالية للإمارات في الساحل الغربي، في هذا الإطار، أكّدت مصادر عسكرية ووصول 150 جندياً وضابطاً إلى مدينة الحديدة

بعد انشقاقهم عن ميليشيات طارق صالح، نجل شقيق الرئيس اليمني السابق، علي عبد الله صالح، وأشارت المصادر إلى أن الانشقاقات العسكرية في صفوف الميليشيات الموالية لأبو ظبي في الساحل الغربي، متواصلة من دون توقّف، إلا أن انشقاق الكتيبة هذه تُعدّ الأكبر منذ سنوات في جبهة الساحل. وكشفت صنعاء التي أبقّت باب العفو العام مفتوحاً، هشاشة الجنّاء التخلّطي لتلك القوآت من الداخل بعدما تمكّنت من اختراقها استخباراتياً، وهو ما أثار رعب قيادتها التي غلب على تعاملها مع القيادات الميدانية في مختلف الجبهات المناهضة لقوآت الجيش و«اللجان الشعبية» الشكّ، وتسنّب في أزمة ثقة بين قيادة

في الساحل الغربي»، وانضمّ إلى هؤلاء 140 فرداً عسكرياً من محوزي «أزال» و«حرس الحدود»، أعلنوا انشقاقهم، يوم أمس، عن قوآت هادي، وتوجّههم إلى صنعاء.

وقدّرت مصادر عسكرية أعداد المنشقّين عن قوآت هادي والميليشيات التابعة لدول العدوان بشكل مباشر، في الأشهر الماضية، بـ 10 آلاف جندي وضابط، لكن مصدراً عسكرياً مسؤولاً في صنعاء، أكّد، لـ«الإخبار»، أن أعداد المنشقّين الذين تواصلوا مع «المركز الوطني للعائدين» تتجاوز الـ 6 آلاف، مشيراً إلى «عودة الآلاف بطرق غير رسمية، إذ يعود الكثير من هؤلاء إلى مناطقهم بعد التواصل مع شخصيات اجتماعية في نطاق الشقّى والعزل، وبضمانات زعماء القبائل».

ويعدّ التعامل الدوني والفساد المستشري وانعدام الثقة في صفوف القوات الموالية للحكّاف السعودي - الإماراتي، فضلاً عن تصاعد الصراعات الداخلية في معسكراته، والانشقاقات التي يتعرّض لها المقاتلون في صفوفه، من أبرز دوافع الاستنزاف في تلك الجبهات. فحالة الصراع احدثت في أوساط المواليين للإمارات في الساحل الغربي، خصوصاً بين ميليشيات طارق صالح من جهة، وميليشيات ما يستسى بـ«المقاومة التهامية» وميليشيات «العمالقة» الجنوبية من جهة ثانية، ووصلت إلى حدّ المواجهة العسكرية بالأسلحة المختلفة وتبادل الأخطافات والإغتيالات، وتعيش جبهات الحذ الجنوبي للمملكة حالة تصادم بين مقاتلين من المرتزقة اليمنيين وبين الجانب السعودي الذي يتهبّز من صرف أجور تلك الميليشيات منذ أشهر، ونتيجة تصاعد الاحتجاجات ونخبة عتادهم العسكري، وخلال لقائهم محافظ الحديدة، محمد عياش قحيم، رغب هذا الأخير «بصف ضباط وأفراد الكتيبة المنشقة من أبناء تهامة، وعودتهم إلى صف الوطن»، وأشاد «بكل الأحرار مخن لا يزالون في صف الطرف الآخر، ويعملون بشكل كامل مع الجيش واللجان الشعبية في تسهيل عودة الكثير من المغرر بهم وتسليم المواقع والسلاح، بتعليمات مدروسة وتنسيق مسبق مع شعب الاستخبارات العسكرية



الحذّ الجنوبي، احتلت المرتبة الأولى من إجمالي المنشقّين، يليهم المنشقون عن ميليشيات طارق صالح في جبهة الساحل الغربي، فيما يحتلّ المنشقون عن جبهات مارب والجوف المركز الثالث. وخلال الأسبوعين الماضيين، عاد

**قدّرت مصادر عسكرية أعداد المنشقّين عن قوات هادي وميليشيات العدوان بـ 10 آلاف جندي وضابط**



المئات من المجنّدين في صفوف قوات هادي من جبهات مارب، وأعلنوا انشقاقهم عن تلك القوآت وانضمامهم إلى صنعاء، في هذا السياق، أكّدت مصادر محلية في مارب انشقاق قيادات عسكرية رفيعة من اللواء 159 مشاة المحوّل من السعودية بعشرات الملايين من الريالات في جبهة مراد. ووفق المصادر، فقدّ انشقّق القيادي

يعدّ العمام صفوة القوآت الموالية للحكّاف أبرز دوافع الانشقاق في جهاته (أ.ف.ب)

## «الانتقالي» يلوّح بالتطبيع

على خطى راعيته الإماراتية، يبدي «المجلس الانتقالي الجنوبي» جاهزيّة للتطبيع مع إسرائيل متى سنحت الفرصة، أي متى تحقّق انفصال الجنوب، كما يأمل، هذا ما عبّر عنه رئيسه، عيروس الزبيدي، الذي تحدّث عن نيّة إقامة علاقات كاملة مع العدو، «في حال استعادة دولة جنوب اليمن»، واستعداده لافتتاح سفارة لإسرائيل في «العاصمة» عدن، واصفاً تطبيع أبو ظبي والنّامة والخرطوم والرباط مع تل أبيب، بـ«العمل المثالي» لتحقيق السلام في المنطقة

وأوضح الزبيدي، في حوار مع قناة «روسيا اليوم»، قبل أيام، أنه لا توجد اتصالات مع إسرائيل، ولكنّه أشار إلى مباركته تطبيع بعض الدول علاقاتها مع تل أبيب، مبيّناً أنه إذا أصبحت له ولجماعته «دولة ذات سيادة عاصمتها عدن»، فمن حقّهم أن يعرضوا للتطبيع، واعتبر، في هذا الإطار، أن قضيّة الجنوب هي مفتاح الحلّ للأزمة اليمنية، وقال إن «اتفاق الرياض» كان ضرورياً، وإن «الانتقالي» شارك في «حكومة المناصفة» للخروج من الأزمة، ومن أجل أن يكون له وقد تفاوضي في إطار الحكومة، مؤكداً أنه من الضروريّ بناء مؤسسات في الجنوب، وفي شأن الشقّ العسكري في «اتفاق الرياض»، ذكر أنه يتطلّب التفاهم أكثر مع الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في ما يتعلّق بالقيادات العسكرية والأمنية على مستوى وزارتيّ الدفاع والداخلية لاستيعاب الوحدات التابعة للمجلس، لافتاً إلى أنه سيحافظ على قوآته، وسيبقى في حالة توافق مع «الحكومة الشرعية»

(الإخبار)

العسكري في قوات هادي في جبهة العبدية جنوبي مدينة مارب، العميد بوجح الحجوري، قائد ما يستسى بـ«مقاومة حجر» في هذه الجبهة، وأعلن انضمامه مع العنبرات من قوآته إلى صنعاء بعد تسليمه المواقع العسكرية كافة التي كان يسيطر عليها، وما بحوزته من عتاد وسلاح. وتزامن ذلك مع إعلان جميع أبناء قبيلة «ال ثابت»، في جبهات جنوبي مارب انشقاقهم عن قوات هادي، هذه الانشقاقات الجديدة عن القوآت الموالية لحكّاف العدوان، شملت قيادات عسكرية رفيعة المستوى والمئات من المجنّدين من جبهات الجوف أيضاً. ووفقاً لمصادر في هذه المحافظة، فإن عدداً من الكتائب انسحب من مواقعها في جبهة برقا الواقعة في نطاق مديرية خب والشعب القريبة من الحدود السعودية، ويأتي هذا الانشقاق الكبير في الجوف عقب انشقاق لواء العزّ العسكري في هذه الجبهة بكامل أفرادها وعتاده، وانضمامه إلى صفوف قوات الجيش و«اللجان الشعبية».

المئات من المجنّدين في صفوف قوات هادي من جبهات مارب، وأعلنوا انشقاقهم عن تلك القوآت وانضمامهم إلى صنعاء، في هذا السياق، أكّدت مصادر محلية في مارب انشقاق قيادات عسكرية رفيعة من اللواء 159 مشاة المحوّل من السعودية بعشرات الملايين من الريالات في جبهة مراد. ووفق المصادر، فقدّ انشقّق القيادي

# الأهم المتحدّة تبرّئ هادي و«التحالف»: لم نرّ ضساداً!

صنّعاء - رشيد الحداد

أثار تقرير فريق الخبراء التابعين للأمم المتحدة جدلاً واسعاً في الأوساط اليمنية، فيما عكس الدور الهنئ للمنظمة الأممية وتعاطيها السطحي مع القضية. فريق الخبراء الدوليّين، الذي لم يكفّ نفسه زيارة صنعاء أو عدن خلال السنوات الماضية، اكتفى بنقل ما أملي عليه من معلومات مضمّلة من الجانبين السعودي والإماراتي، كما تعامل مع اليمن كجزيرة خلفية للسعودية، فأسقط الكثير من الحقائق، فيما سوّق لهذه الأخيرة على أنها دولة منقّذة لليمن، متناسياً كلّ الكوارث الاقتصادية والإنسانية الناتجة عن عدوانها عليه. من هذا المنطلق، اقتصر حديثه عن الاقتصاد اليمني بنابغ بنك عدن بعمليات السحب من الوديعة السعودية المقدّرة

بملياري دولار، والتي قدّمتها الرياض، مطلع عام 2018، لكنّ اتهامات فريق الخبراء الدوليّين لبنك عدن بالتحايل في عملية صرف الوديعة واستخدام طرق مشبوهة تندرج في إطار جرائم غسل أموال، نفاها الخبير الاقتصادي المغرّب من البنك، وحيد الفودي، الذي أكّد لـ«الإخبار» أنّ «الفريق استند إلى فارق سعر صرف الدولار المقدّم من البنك المركزي للتجار باقل من سعر صرف الدولار في السوق الموازي في اليمن»، معتبراً تلك السياسة تنفيذاً لشروط مقدّم الوديعة، لكنّه تحدث عن مخالفات أخرى لم يشر إليها التقرير تتعلّق بسياسة دعم الواردات غير المجدية، وبمضير إيرادات الوديعة الاقتصادية اليمنية، والتي صرفت من دون أن يكون للبنك المركزي في عدن أي علاقة.

لا تتجاوز قيمتها 30% من إجمالي الدوليين المقدّم إلى مجلس الأمن الدولي، الأسبوع الماضي، أثارّت حرب بيانات بين محافظي البنك السابقين، محمد زمام الذي شغل مهام المحافظ حتى أواخر عام 2019، وحافظ معبد الذي أطيح في حزيران / يونيو الماضي، لكنّ شبهة الفساد لا تزال تلاجق جميع المحافظين الذين تقلّدوا إدارة البنك، خلال السنوات الأربع الماضية؛ فالخبراء الدوليّون سبق أن اتهموا قيادة بنك عدن بالبلوغ في جريمة المضاربة بالعملة بهدف الكسب غير المشروع، خلال عام 2018، وطالبوا بتشكيل لجنة للتحقيق حول شبهات فساد، ولكن في التقرير الأخير، جرى تجاهل الحديث عن جرائم العدوان وحكومة هادي بحق الاقتصاد اليمني واليمنيين؛ فالوديعة السعودية التي ركّز الفريق الدولي اهتمامه عليها لا تتجاوز قيمتها 30% من إجمالي

المسال، بعدما تجاوزت كلفة إنشائها 6 مليارات دولار عام 2006، وبسبب ورغم أنّ هذا التقرير أكّد أنّ اليمن السابقين، محمد زمام الذي شغل مهام المحافظ حتى أواخر عام 2019، وحافظ معبد الذي أطيح في حزيران / يونيو الماضي، لكنّ شبهة الفساد لا تزال تلاجق جميع المحافظين الذين تقلّدوا إدارة البنك، خلال السنوات الأربع الماضية؛ فالخبراء الدوليّون سبق أن اتهموا قيادة بنك عدن بالبلوغ في جريمة المضاربة بالعملة بهدف الكسب غير المشروع، خلال عام 2018، وطالبوا بتشكيل لجنة للتحقيق حول شبهات فساد، ولكن في التقرير الأخير، جرى تجاهل الحديث عن جرائم العدوان وحكومة هادي بحق الاقتصاد اليمني واليمنيين؛ فالوديعة السعودية التي ركّز الفريق الدولي اهتمامه عليها لا تتجاوز قيمتها 30% من إجمالي

**لم يحفل التقرير بحكومة هادي مسؤولة حرمان أكثر من 800 ألف موظف، روايتهم**

بـ14 مليار دولار وفق آخر موازنة عام 2014. ولم يحفل التقرير بحكومة هادي مسؤولة حرمان أكثر من 800 ألف موظف يمني روايتهم الأساسية، كما لم يفتح ملف مضير العملة المحلية التي طبعت من قبل حكومة هادي، خلال السنوات الماضية، والتي وصلت أواخر عام 2019 إلى أكثر من

حكومة هادي لصرف رواتب موظفي الدولة، متجاهلاً الحديث عن مضير الإيرادات الحكومية، في المحافظات الخارجة عن صنعاء، والتي كانت تغطّي 70% من إجمالي الموازنة العامة للدولة في صنعاء، المقدّرة

بـ14 مليار دولار وفق آخر موازنة عام 2014. ولم يحفل التقرير بحكومة هادي مسؤولة حرمان أكثر من 800 ألف موظف يمني روايتهم الأساسية، كما لم يفتح ملف مضير العملة المحلية التي طبعت من قبل حكومة هادي، خلال السنوات الماضية، والتي وصلت أواخر عام 2019 إلى أكثر من